الامور الاعتبارية قال فما اختلف فيه هذا الاختلاف كيف يكون من المنتزع المصورة لذاتها
واقول لابعد ان التصور الضروري المشي لا يستلزم تصوره بالكنه انتهى قوله مع ان البعض
الخ فان الواحد جزء من الاثنين والاثنان جزء من الثلثة والثلثة جزء من الاربعة وهكذا قال
الفاضل احمد لعله اراد بالجزء ما هو في حكم الجزء اعني عدم الانفكاك لكنه عبر عنه بالجزء
مبالغة وترويجا ان كل عدد من مراتب الاعداد بالنسبة الى ما فوقها في مرتبة الجزء بالنسبة
الى الكل في اللزوم وهو من قبيل اجز الكلام على ما هو مساهم العرف قوله والجزء لا يعاير
الكل اي لا ينفك ان لو انفك لانعدم كلية الكل اي بالمعنى الذي لم يجز الانفكاك لا بالمعنى الذي
ان مفهومه غير مفهومه بل الجزء يعاير الكل من حيث ان مفهومه غير مفهومه قوله وايضا هذا
مستدرك للمنع واشارة الى رد قوله ولا تكثر القدماء قوله لا يتصور النزاع قال العصام
يعني النزاع فيه نزاع في البديهي والاستدلال عليه معارض بالبديهي وقال قدس سره كما
لا يصح له منع ملازمة قول المعتزلة ان يلزم تعدد القدماء بالاتفاق فان الصفات
القديمة متعددة عندهم ايضا فلا يصح لهم ان يمنعوا ما هو مذهبهم قال الفاضل احمد
يعني اذا قالوا بتكثرها فلا معنى للاستدلال بعدم التغاير على عدم التكثر المستلزم
لعدم تعدد القدماء وتكثرها مع انه لا يصح ان يجعل دليلا عليه قوله وتعددها
لانهم يقولون ان صفات الله تعالى كثيرة ومتعددة ولا تغاير بينها قوله فالاولى
ان يقال الخ في الجواب عن تمسك المعتزلة قال صلاح الدين ولم فالصواب مع انه
قطعي لان حال التقرير السابق راجع الى هذا فهذا التقرير اولى لظهوره انتهى قيل
للازمة وهي التعدد مسلمة لكن التالي ممنوع وهو المحال قال الفاضل احمد قوله فالاولى
اشار الى صحة الجواب المشار اليه بقوله لا هو ولا غيره بان يحمل عبارة المصنف على غير ما تكثر
الشارح بان يقال فلا يلزم قدم المغاير وليس المحال الا انتهاء القدماء المتغايرة قوله
ذوات قديمة ونزع على النصارى تعدد ذوات قديمة قوله لا ذات وصفات بان يكون
البعض من هذه القدماء ذاتا والاخر صفة كالواجب تعالى وسائر الصفات قال ذاته قديمة
وصفاته ايضا قديمة فانه ليس بمحال قوله وان لا يجسر قال بعض الافاضل هو الكلام مما
لا دخل له في الجواب عن تمسك المعتزلة الا ان نذكر هيهنا مناسب بعد هذا الجواب وقال
بعض آخر هذا وان لم يكن مذكورا في الجواب الا انه ذكر في الاستدلال منقولا عن اهل السنة

وجوابهم

وجوابهم المذكور على وجه يعلم منه تسليمه حيث لا تعرض منه بمنعه قوله لذاتها الاضافة الادنى
ملابسة ولذا لم يقل لذواتها اي لذات هي لها يعني انها قايمة بذات الله تعالى كما هو في
المعنى الثاني وهو قوله بل يقال هي واجبة لا لغيرها اذا لتصور في الاول وهو قوله لذاتها
للصفات وفي الثاني لذات الله تعالى تامل قوله ويكون هذا مرادا الخ اي القول بان
الصفات واجبة لا لغيرها بل لما ليس غيرها ولا غيرها قوله من قال الخ وهو حميد الدين
الضرير ومن تبعه قوله يعني انها واجبة لذات الواجب قال شيخ الاسلام في شرح
المقاصد كون الصفات واجبة لذات الواجب بانها مستندة اليه بطريق الخلق والاختيار
ليلا يلزم كونها حادثة قوله فهي ممكنة اي بالامكان الذي بمعنى الاحتياج الى واجب الوجود
لا بمعنى سبق العدم عليها فان الصفة في حد ذاتها محتاجة الى موصوفها بمعنى اتصافها
بالوجوب الذاتي قال شيخ الاسلام ليس المراد بامكانها احتياجها الى الغير ليلزم حدوثها
بل استنادها الى الواجب بالذات بطريق الايجاب لا بطريق الخلق والاختيار كما مر هذا
مع ان الارجح ان لا توصف صفاته تعالى بالامكان لايهام ذلك حدوثها انتهى قال الغيرواني
في شرح السنوسية فافتقار الصفات النسبية الى الذات العلية بمعنى انها مختصة بها
اختصاص الناعت بالمنعوت فلا يستعمل بدونها الا بمعنى الاحتياج الى الموجد لا بالاضطرار
ولا بالايجاب وتكلم كمال ابن ابي شريف في هذا المقام ورفع جميع ما اداه الشارح هنا
وفي شرح المقاصد فلله دره قوله ولا استحالة الخ قال صلاح الدين لا يقال يلزم منه
تخصيص القواعد العقلية وهي ان كل ممكن حادث وان علة الحاجة هي الحدوث لثبوت
الحاجة والامكان في الصفات بلا حدوث لانا نقول كلية القاعدة الاولى ممنوعة فلا يلزم
التخصيص الى اخر ما حرره كبير العنكبوت واشار اليه كمال ابن ابي شريف قال البرذعي
ولا محال في قدم الممكن القايم بذاته باجماع المسلمين واذا لم يكن الممكن قايما بذات القديم
فقدمه محال لانه يلزم تعدد القدماء الا ان فيه حايفة قوله لكن ينبغي الخ اي وان جاز تعدد القدماء
بهذا المعنى لكن الخ قوله قديم بصفاته الباقية مع قوله ولا يطلق القول الخ اي لا يقال صفاته
قديمة ايضا قوله موصوف بصفات الخ حتى يلزم تعدد الواجب فانه محال قوله ولصعوبة
هذا المقام قال البرذعي وهو انها لو لم توجد الصفات لتعطلت الذات ولو وجدت وكانت
قديمة لتعدد القدماء والاغيار وهو كفر ولو حدثت لزم قيام الحوادث بذاته تعالى فيستلزم حدوثه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)